الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر

من إعداد الطلبة:

دحماني أحمد

بردية لعجال

تحت عنوان:

أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية

(البنك الجزائري الوطني BNA وكالة تيارت)

أ. مروان عبد القادر	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. بن صوشة ثامر	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ. شبلاوي إبراهيم	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023-2024

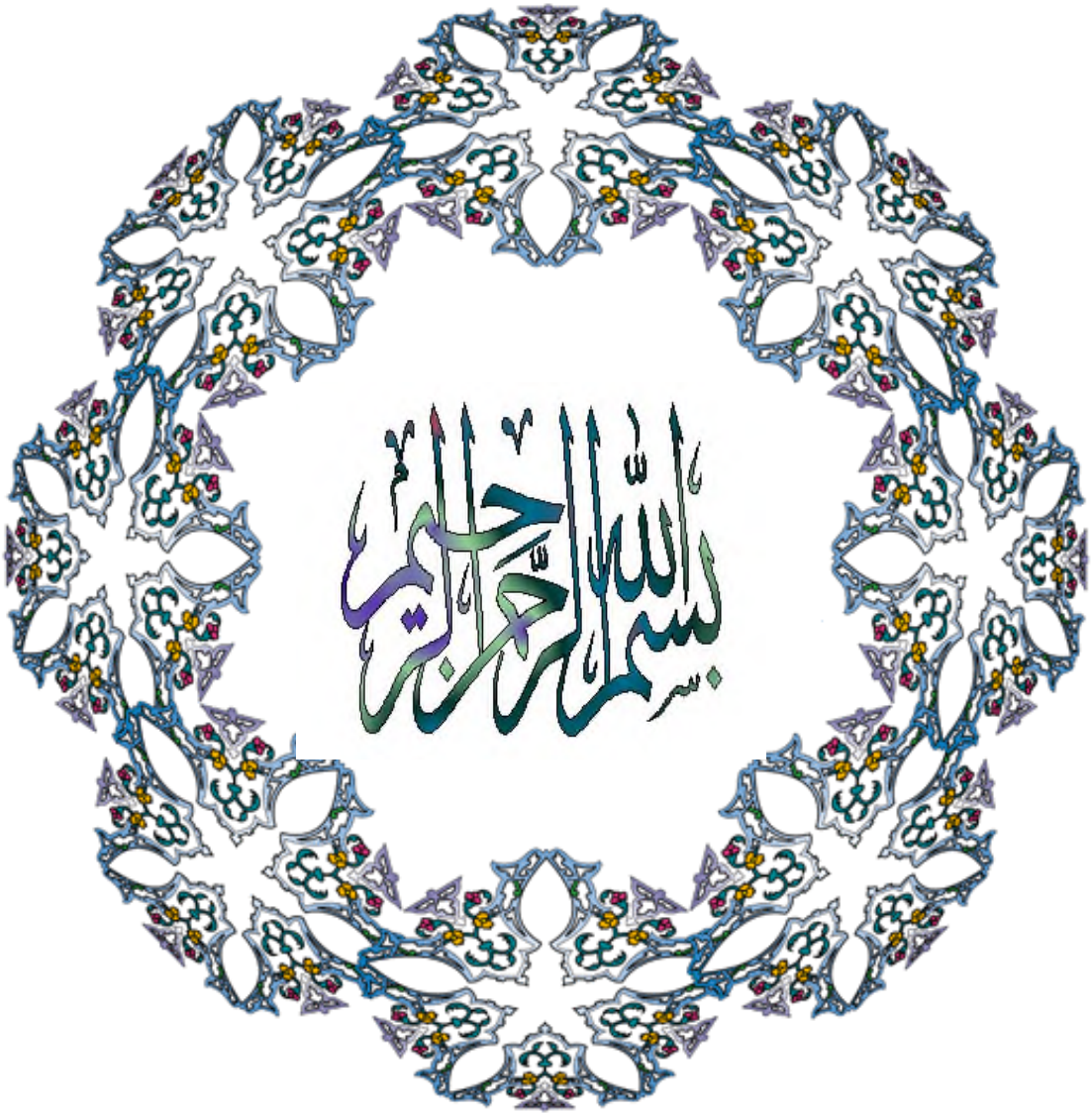
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد مصداقا لقوله تعالى: ﴿**ولئن شكرتم لأزيدنكم**﴾

أشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ "بن صوشة ثامر" لقبوله وإشرافه على هذه الدراسة وعلى مساندتنا وإرشادنا بالنصح والتصحيح.

كما لا ننسى الأستاذ

"شريف محمد"على توجيهاته ونصائحه ومساعدته على إتمام هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

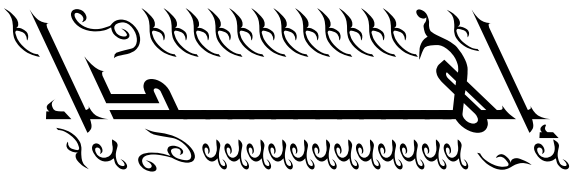

إلى التي ظلت شمعة تحترق في صمت من أجل أن تضئ لي دربي وزرعت في نفسي التفاؤل ولم تبخل يوما بنصيحتي أو دعوة صالحة.

إلى جوهرتي الغالية "أمي" حفظها الله وأطال عمرها

إلى الذي كان درع أمان وتحمل عبئ الحياة "والدي العزيز"

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

أحمد

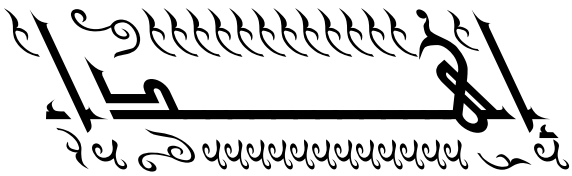

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.

إلى من يرتعش قلبي لذكراك "أبي العزيز".

إلى أجمل زهرة وأغلى جوهرة في الحياة، إلى أحن وأعز ما في الوجود "أمي العزيزة".

إلى زوجتي وابنتي "ليديا"

إلى من أثروني على أنفسهم إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل إخوتي وأخواتي.

إلى كل سقط من قلمي سهوا أهديه أجمل التحيات. أدامهم الله.

لعجال

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول والأشكال IV

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات والأداء المالي

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات 9

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات 9

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات..... 10

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات 12

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي..... 13

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي..... 13

المطلب الثاني: أهداف ومعايير الأداء المالي..... 14

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي..... 15

المبحث الثالث: الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة 18

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك..... 18

المطلب الثاني: دور لجنة بازل في تعزيز إرساء قواعد الحوكمة 19

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي 23

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني: دراسة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي (البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت)

تمهيد 27

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزئري 28

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري والتعريف بوكالة تيارت..... 28

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري ووكالة تيارت 30

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها 34

المطلب الأول: منهج و عينة الدراسة 34

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات وحدود وأدوات ونماذج الدراسة 35

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة 37

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة 40

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية 40

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الاستبانة 43

المطلب الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة 46

خلاصة الفصل 50

خاتمة 52

قائمة المصادر 55

الملاحق

الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	توزيع موظفي وكالة تيارت.	30
2-2	كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة	34
2-3	**درجات مقياس ليكارت الثلاثي**	38
2-4	**الصدق والثبات لمحاور وأبعاد الاستبيان**	39
2-5	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	40
2-6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	41
2-7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	41
2-8	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	42
2-9	الإحصائيات الوصفية	43
2-10	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من الحور الثاني	45
2-11	تحليل التباين anova الاحادي للمحور الاداء تبعا للمستوى التعليمي	48
2-12	اختبار lsd للمقارنات البعدية بين متوسطات المجموعات للمحور الثاني تبعا المستوى التعليمي	48
2-13	تحليل التباين الأحادي لمحور الأداء البنكي تبعا للخبرة	49

ثانيا : قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.	31
2-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت	33
2-3	نموذج الدراسة	37
2-4	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	40
2-5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	42
2-6	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	43

مقدمة

تعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي تركز على تعزيز الشفافية، المحاسبة، والمسؤولية في إدارة الشركات، مما يساهم في تحسين الأداء المالي وتطوير البيئة الاستثمارية في السياق الجزائري، تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني.

تواجه البنوك التجارية الجزائرية تحديات متعددة تتعلق بالحوكمة والشفافية، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تحقيق الأداء المالي المستدام، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، من خلال دراسة حالة بأحد البنوك التجارية، بحيث تساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية وتحقيق النمو المستدام.

الإشكالية:

للتعرف أكثر على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية وبناء على ما سبق فإن دراستنا تسعى للإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف تؤثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

في حدود السؤال الرئيسي سوف نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هي أهمية حوكمة الشركات؟
- كيف يتم قياس الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل تؤثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل توجد تباينات واختلافات في الأداء المالي للبنوك التجارية تعزى إلى الثنائية الديمغرافية (الخبرة، المستوى التعليمي)؟

الفرضيات:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- حوكمة الشركات تساهم في محاربة الفساد الداخلي وعدم السماح بوجود ولا باستمراره.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية.
- إن التغيرات الحاصلة في الأداء المالي للبنوك التجارية لا تستجيب بالشكل المطلق والحصري لحوكمة الشركات.
- لا تشكل المتغيرات الديمغرافية أثر بليغ في إيجاد تباينات في الأداء المالي للبنوك التجارية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تبيان العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بالأداء المالي؛
- التعرف على ماهية حوكمة الشكات والمبادئ التي تطبق على أساسها البنوك؛
- تعزيز صورة البنك كمؤسسة مسؤولة اجتماعياً من خلال الدعم والتمويل، كما أنه يمكن أن يحسن سمعة البنك ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين؛
- تطوير منتجات وخدمات مالية مخصصة للدعم، واستهداف شريحة جديدة من العملاء وزيادة عائداتها.
- العمل على استدامة العمليات من خلال تبني ممارسات حوكمة شاملة تتضمن برامج للدعم، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- **أهمية الدراسة:**

تعتبر الحوكمة وسيلة رقابية ذات أهمية بالغة من شأنها الكشف عن بؤر الفساد، بل وحتى تجنب التلاعبات وحماية حقوق كل أصحاب المصالح في المؤسسة، ومن ثم تعد كعلاج حقيقي وقائي للمؤسسات بوجه عام والبنوك بوجه خاص، لذا تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك وتبني معايير الشفافية، والإفصاح يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية؛
- تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط حركة الاقتصاد ككل.

- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

الدوافع الذاتية:

ينبع اختيارنا لموضوع "**أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك** التجارية" من عدة دوافع ذاتية تشمل:

- حوكمة الشركات تعد من المواضيع الحيوية في مجال الإدارة المالية، وفهم تأثيرها يمكن أن يسهم في تحسين أداء البنوك؛
- الرغبة في التعمق أكثر في كيفية تأثير سياسات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك؛
- دراسة هذا الموضوع يمكن أن يعزز من مهاراتنا ومعرفتنا في المجال المالي والمصرفي، مما يفتح أمامنا فرصًا مهنية جديدة في القطاع المصرفي أو في الاستشارات المالية.

– خلق حافز قوي لاختيار هذا الموضوع والعمل عليه بجدية لتحقيق نتائج ذات قيمة مضافة للقطاع المصرفي والأكاديمي.

الدوافع الموضوعية:

ومن أبرز هذه الدوافع الموضوعية لهذه الدراسة مجموعة من العوامل الحيوية التي تبرز أهمية هذا الموضوع في السياق المالي والمؤسسي ونبرزها فيما يلي:

– تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية للبنوك، مما يعزز ربحيتها واستدامتها.

– توفير هيكل رقابي محكم وإجراءات شفافية ومساءلة، تساعد الحوكمة الجيدة في تقليل المخاطر المالية والاحتيال والفساد.

– الحوكمة الجيدة تعزز الثقة بين المساهمين والعملاء، وتجعل العمليات أكثر شفافية، مما يزيد من استقرار النظام المالي.

– تساهم في تقديم فهم أعمق لأهمية حوكمة الشركات ودورها الحيوي في تحقيق أداء مالي متين ومستدام. للبنوك

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث، اقتضت طبيعة الدراسة استعمال عدة مناهج أهمها ما يأتي:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية لبلورة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم إعدادها للاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين، وذلك بهدف بجمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات الموضوعة.

حدود الدراسة:

– **حدود مكانية:** اقتصرت هذه الدراسة بالبنك الوطني الجزائري**BNA** –وكالة تيارت.

– **حدود زمنية:** من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة، تم إجراء التربص بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت ابتداء من تاريخ: 2024/04/06 إلى غاية نهاية 2024/04/24.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: محمد جلاب: حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، سنة 2010.**

قد نال موضوع حوكمة الشركات جزء كبير من اهتمامات الدراسين والباحثين والهيئات الدولية، نظرا لما يضمنه هذا النظام من شفافية وإفصاح في المعاملات وقواعد العدالة والمسألة وأخلاقيات الأعمال، وتحقيق لمصالح جميع الأطراف المتداخلة. وخلال سنوات العشريتين الماضيتين تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف بإعتباره من أهم وأخطر القطاعات وأكثرها حساسية وعرضة للأزمات والمخاطر، وخاصة في البلدان النامية.

تميزت دراسة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية عن هذه الدراسة بالتركيز على كيفية تأثير ممارسات الحوكمة الجيدة على الأداء المالي للبنوك التجارية تحديدًا تشمل هذه الممارسات مثل هيكل مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والرقابة الداخلية، حيث تدرس كيفية تفاعل ممارسات الحوكمة مع التغيرات الاقتصادية العالمية. تركز على كيفية تأثير العولمة، التكنولوجيا، والتنظيمات الدولية على حوكمة البنوك وكيفية تكيفها مع هذه التغيرات.

- **الدراسة الثانية:** دراسة حمزة شباح: **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، سنة 2013.**

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة ودقيقة حول القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة وكذلك السيولة لأنها تمنح مؤشرات دقيقة حول نوعية الأرباح والسيولة والسياسات المالية المتبعة من قبل المؤسسة.

– وجود عدم تطابق في نتائج تقييم الأداء لمؤسسة الخزف الصحي الذي أظهره التحليل،يعود إلى وجود اختلاف في طبيعة المعمومات المالية التي توفرها القوائم المالية المختلفة، حيث أن أساس الاستحقاق المستخدم في إعداد قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والذي يعمل على تضخيم الأرباح مختمف تماما عن الأساس النقدي المستخدم في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

تميزت دراستنا عن هذه الدراسة بالتركيز على التدفقات النقدية الفعلية للمؤسسة، مما يوفر صورة أوضح وأكثر واقعية عن الوضع المالي، بينما قد تعكس الأرباح المحاسبية بعض الأوجه الأخرى كالتسويات المحاسبية والتقديرات، وكذا من خلال تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، يمكن للمحللين فهم مدى كفاءة المؤسسة في تحويل أرباحها إلى نقد، وهو مؤشر قوي على كفاءة العمليات التشغيلية.

➢ **الدراسة الثالثة: فاطمة الزهرة نوي: أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه سنة 2017.**

قد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين هيكل الملكية كآلية داخلية للحوكمة وبين الأداء المالي، وذلك لسيطرة الدولة على ملكية معظم العينة محل الدراسة، أما بالنسبة للآليتين حجم مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي، فقد تبين إنهما لا يؤثران على الأداء المالي، وقد يعود ذلك لعدم فعالية مجالس إدارة البنوك، تبقى الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية التي تعكس علاقة البنك مع محيطه وقدرته على تخفيض المخاطر خاصة مخاطر القروض، هي الأخرى لا تؤثر بالمستوى المطلوب على الأداء المالي.

تميزت دراستنا عن هذه الدراسة بحيث تناولت موضوعًا حديثًا وحيويًا في قطاع البنوك، وهو أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء، مما يعكس الاهتمام العالمي المتزايد بتحسين أداء المؤسسات المالية من خلال تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة كما ركزت على البنوك الجزائرية، مما يضيف قيمة مضافة للدراسة من حيث توفير بيانات وتحليلات محددة للسياق الجزائري، بدلاً من الاعتماد فقط على الدراسات الدولية التي قد لا تعكس بالضرورة خصوصيات السوق المحلية.

صعوبات الدراسة:

من العصوبات التي واجهتنا في بحثنا ما يلي:

- نقص المراجع من كتب ومذكرات في المكاتب العمومية والجامعية؛
- حداثة الموضوع مع نقص الدراسات العلمية في الجزائر؛
- صعوبة توزيع إستمارات الإستبيان على عينة الدراسة؛
- صعوبة استرجاع إستمارات الإستبيان.

تقسيمات الدراسة:

على إشكالية الدراسة قسمنا دراستنا إلى مقدمة وفصلين:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان: "**الإطار النظري لحوكمة الشركات والأداء المالي**"، يتضمن في المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على نشأة وتطور ومفهوم حوكمة الشركات، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للأداء المالي، حيث تم التعرض إلى مفهوم وأهداف الأداء المالي، إضافة إلى معايير والعوامل المؤثرة فيه،، ويليه المبحث الثالث خصصناه للأداء المالي وعلاقته بالحوكمة.

- **الفصل الثاني:** بعنوان: "**دراسة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي (البنك الوطني الجزائري نموذجا)**" تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية وذلك من خلال إعداد وتوزيع إستمارات الإستبيان التي تحتوي على أسئلة فرعية واستفسارات حول حوكمة الشركات والأداء المالي، إذ تم تقسيمها إلى ثلاث مباحث، الأول يتحدث عن نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري، والثاني تطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، وأخيرا تم التحدث عن كيفية التحليل الإحصائي للبيانات مع إختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات والأداء المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات أحد أهم هذه المصطلحات التي أصبحت كثيرة الاستخدام في الخطاب الاقتصادي وفي نقاشات إصلاحه، لما لها من أهمية في محاربة الفساد وضمان الإدارة الرشيدة والنزيهة للشركات، وحماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعاون مع الشركة، والوقاية من الأزمات والانهيارات المالية.

ونظرا لما يكتسيه الأداء المالية من أهمية كبيرة في منظمات الأعمال، إذ يمثل الدافع الأساسي لوجود أي شركة من عدمه كما يعتبر العامل الأساسي للبقاء والنمو والاستمرارية، فقد نال اهتمام كبير من الباحثين في مجال الإدارة والتسيير والذين تركزت أغلب أبحاثهم عن الأساليب التي من شأنها تحسين أداء الشركة وأدائها المالي بصفة خاصة، ويعد نظام حوكمة الشركات من الأنظمة الرقابية التي أثبت العديد من الدراسات دورها الكبير في تحسين الأداء المالي.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي**
- **المبحث الثالث: الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة**

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من الدراسات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير صالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح.

إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات

إن الحديث عن حوكمة الشركات ليس بالجيد، فقد بدا الحديث عنها فرانك نايت سنة 1929، ثم تواصلت البحوث إلى غاية التسعينات من القرن العشرين[1]، وتعود جذور إلى المفكرين (Means & Berkel) اللذان يعدان أول من تناولا موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك عام 1932، وتأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر الشركة[2].

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen & Meckli) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من التقليل من المشاكل الذي قد ينشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، وقامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (National Commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة[3].

---

[1]– محمد الشريف بن زاوي: **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 130.

[2]– حامد نور الدين، ساسي فطيمة، **مداخلة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 02.

[3]– محمد مصطفى سليمان: **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15.

لقد ظهر مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Gonernance) بقوة حديثا عام 1997 عقب انفجار الأزمة المالية الآسيوية، وكانت مأساة بنك بارنج من أبرزها عام 1992 في اليابان والذي كان يتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات من مقر البنك في سنغافورة الشاب نيكولاس نيسون، فقد تمكن من إخفاء خسائره على رؤسائه[1]، وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 وتم المصادقة عليها[2]، حيث أصبحت تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي أو غيرها من الدول على حد سواء[3].

كما ظهرت العديد من الأزمات في القرن العشرين منها فضيحة الشركات الأمريكية أنرون وآرثر أديسون وورلد كرم، وقد أت هذه الأزمات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مالية فادحة بالشكل الذي أدى بالمساهمين أن يعلنوا بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطلبون الأدلة والبراهين على أن الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم، يتم لإرادتها وفقا للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانية الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال والأساليب الرشيدة حوكمة الشركات، ويعتبر انفصال الإدارة عن الملكية هو المصدر الرئيسي لهذه الأزمات في وقت قد تتعارض فيه مصالح الإدارة مع مصالح الملاك[4].

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، واختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لها، وفي ما يلي أهم التعاريف:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها: "هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث يقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصاريف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما تبين القواعد

[1]– منير إبراهيم هندي: **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء : مدخل حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 08.

[2]– أحمد علي خضر: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 92.

[3]– هاني محمد خليل: **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 21.

[4]– محمد جلاب: **حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2010، ص 55.

والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء"[1].

وعرفها أيضا أدريان كادبوري في تقرير الشهير سنة 1992 بأنها: "النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، مجالس الإدارة المسؤولة عن حوكمة شركاتها ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم في مكانه، إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أعضاء الجمعية العامة"[2].

أما شركة التمويل الدولية عرفتها بأنها: "مجموعة من الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة، بما فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة"[3].

وبخصوص مجلس حوكمة الشركات عرفها على أنها: "القواعد والعلاقات والنظم التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل الشركات أنها ترافق الآليات التي يتم بمقتضاها محاسبة الشركات وتلك التي تسيطر عليها"[4].

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول بأن حوكمة الشركات هي مجموعة من التعليمات والقوانين والإجراءات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركة وتوجيه ومراقبة أداءها بغية تحقيق الأهداف المسطرة ومعالجة كل أنواع الغش والتلاعبات، وكذا تنظيم العلاقات بين أصحاب المصالح المختلفة في الشركة وتوزيع المسؤوليات على أنشطة الشركة ومدرائها والرقابة عليهم.

---

[1]– حاتم رياض مصطفى أصلان: **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 23.

[2]– بوزرزور حسناء: دور ركائز **حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021، ص ص 2–3.

[3]– هشام بلغول: **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015–2016، ص 10.

[4]– عبد العظيم بن محسن الحمدي: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، اليمن، 2020، ص 06.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال ما يلي[1]:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية؛
- محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.

فغياب الحوكمة بالشركات يعني[2]:

- زيادة قوة الفساد، حيث لن يكون هناك من يقاومه؛
- شيوع حالات من اللامسؤولية وعدم الالتزام الذي يؤدي إلى اتساع دائرة الشك وعدم التأكد؛
- زيادة الضبابية وعدم القدرة على التمييز بين بدائل من الخيارات المطروحة للاستثمار؛
- زيادة عدم الثقة والخوف من المستقبل؛
- زيادة الشعور بالعدمية وعدم القدرة على الفعل، حيث يتحول العاملين إلى آلات ويختفي الدفع إلى العمل؛
- زيادة عدم الشعور والوعي بالواجب وعدم الرغبة في تحقيقه، حيث لا يلتزم العاملين بالتعليمات الإدارية ويتم الخروج عن اللوائح والقواعد.

وحسب المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين، فإن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى[3]:

- تقليل المخاطر؛
- التحفيز على الأداء؛
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال؛
- تحسين القدرة على تسويق البضائع والخدمات؛

---

[1]- محسن أحمد الخضيري: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص ص 58-59.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 105-107.

[3]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، 2004، ص 07.

- تحسين القيادة؛
- تبيان الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للبنوك، حيث يوفر له نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق فيها، ولكي تتمكن المؤسسة من معرفة الوضعية المالية فلا بد من تقييم أدائها المالي وفق معايير محددة وباستخدام مختلف المؤشرات.

حيث يعدّ الأداء المالي مؤشر يعكس الوضعية المالية للبنك ومركزه المالي، لذلك اعتنى الباحثون بدراسته ومحاولة فهمه، وذلك بإعطاء عدة تعاريف تسمح بفهمه، كما عمل بعض الباحثون على تقييم الأداء المالي وفق معايير وباستخدام مؤشرات متنوعة. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي، وأهدافه، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

لقد أعطيت تعاريف مختلفة للأداء المالي، هذا الاختلاف قد يكون راجع إلى تنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراساتهم، نذكر أهم هذه التعاريف:

يقصد بالأداء المالي: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل القصير وذات الأجل الطويل من أجل تشكيل ثروة"[1].

يعرف الأداء المالي على أنه: "العملية التي تركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك"[2].

كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "يعد من أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء البنك الأفضل لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح"[3].

[1]– حمزة شباح: **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013، ص 71.

[2]– فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمن الدوري: **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 234.

[3]– أمينة بن جدو، مسعود ميهوب: **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارة، مج4، ع2، جامعة عباس الغرور، خنشلة، 2000، ص 236.

كما يقصد بالأداء المالي تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم ،الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى مدى متوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء.

نستنتج مما سبق أن للأداء المالي عدة خصائص يتميز بها هي كالتالي:

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة االقتصادية؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداة تدارك الإنحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للإستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة[1].

المطلب الثاني: أهداف ومعايير الأداء المالي

تسعى إدارة البنك من خلال أدائها المالي إلى تحقيق عدة أهداف وفقا لمعايير محددة، سنتطرق إلى كل منهما على التوالي ف:

أولا: أهداف الأداء المالي:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1. التوازن المالي: هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغها، لأنه يمس الاستقرار المالي للبنك، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ومنه فإن رأس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

2. نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للبنك، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح إستراتيجياته المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار.

[1]– صافية بومصباح: **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية "دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر الهاتف النقال (موبيليس) (ATM)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مج08، ع02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021، ص 221.

3. الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية البنك.

ثانيا: معايير الأداء المالي:

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغيير النسب المالية، وهناك أربعة معايير رئيسية من النسب والمتمثلة فيما يلي[1]:

1. المعايير التاريخية: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لفرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2. المعايير المطلقة: تأخذ هذه المعايير شكل ثابت لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها النسب ذات العلاقة داخل بنك معين مثل: التداول، والنسب السريعة.

3. المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط أداء القطاع الذي ينتمي إليه البنك، خاصة وأن البنوك تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4. المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة البنك تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي[2]:

1. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

---

[1]– عمر بوجميعة: **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 108.

[2]– زبيدي البشير: **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أكتوبر 2011، ص 72.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة[1].

2. المناخ التنظيمي: هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي عل ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة[2].

3. التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية[3].

4. الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

- إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة؛

[1]- محمد محمود الخطيب: **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 48- 49.

[2]- المرجع نفسه، ص 50.

[3]- المرجع نفسه، ص 51.

– ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ،فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة.

حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثالث: الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة

إن لحوكمة الشركات والأداء المالي يعتمد على عدة مفاهيم أساسية. يبدأ الأمر بتعريف الحوكمة كمجموعة من القواعد والممارسات التي تدير بها الشركة نفسها، مع التركيز على تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. تشير الدراسات إلى أن الحوكمة الجيدة تساهم في تعزيز الأداء المالي عبر زيادة الشفافية والمساءلة، وبالتالي تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتقليل التكاليف الاستثمارية. يعتبر نموذج أولسن والمعايير المحاسبية مثالاً على إطار الحوكمة الشهير، حيث يركز على الشفافية والنزاهة في التقارير المالية كأدوات لتحقيق أداء مالي ممتاز وموثوق به.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك

يعتبر التقييم الدوري للأداء المالي لمختلف أنشطة البنك من أهم الوظائف الإدارية حيث تهدف عملية التقييم إلى التعرف على مواطن القوة والضعف ووضع الحلول الأزمة لها، ويتم ذلك باختيار أنسب المؤشرات الكفيلة لإجراء عملية تقييم الأداء، بشكل يوضح ويعكس الوضعية المالية للبنك، حيث أن هذا الأخير مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أدائه، بحيث هناك العديد من الأطراف والجهات التي تحتاج إلى تحليل وتقييم الأداء المالي وتطلبه وبشكل خاص إدارة البنك والبنك المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والجمهور بوجه عام[1]:

1. إدارة البنك: تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء المالي لأسباب عديدة منها: ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط المرسومة لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضا ضرورة التوفيق بين هدفي السيولة والربحية.

2. البنك المركزي: إن البنك المركزي بصفته السلطة النقدية، مسئول عن الرقابة على البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها، ولذلك يقوم بطلب من البنوك تقديم هذه المؤشرات بجداول ذات تفاصيل محددة من قبله، والتي تضمن الكثير من المؤشرات التي هي حصيلة إجراء تحليل وتقييم الأداء المالي.

[1]– عمر بوجميعة: **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 107–108.

3. المودعون: يعتبر البنك مؤسسة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها وتقدم العديد من المنتجات والخدمات المالية، فالإيداع هو الركن الأول من عمل البنك غير أن استمرار حصوله على الأموال مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحوبات وانتظام وتطور مستوى المنتجات والخدمات البنكية التي يقدمها للمودعين وبكفاءة عالية، بالإضافة إلى أن للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة وبدون أن تكون هناك احتياطات فائضة عن حاجة البنك تعرضه لخسائر تشغيلية وتضعف من متانة رأس المال، كما يهتم المودعون أيضا بطبيعة محفظة موجودات البنك، لأنها تعكس مدى قدرته على التوفيق بين العائد والمخاطرة، ولمعرفة وضعية البنك في هذا المجال فإن المودعون يلجئون إلى المؤشرات المالية التي ينشرها البنك والتي تكون حصيلة عملية تقييم الأداء المالي.

4. المالكون أو المساهمون: تتحمل مجموعة المساهمين حسب طبيعة ملكية البنك، المخاطرة النهائية، فالمساهمون لا يحصلون على الأرباح الموزعة دوريا ما لم يحقق البنك ربحا سنويا أو متراكما، وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات البنك المركزي حول نسب توزيع واحتجاز الأرباح سنويا، كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حال تعرض البنك للإفلاس والتصفية، لذلك يحتل تقييم وتحليل الأداء المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الأساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات البنك.

5. الجمهور: يعتبر الجمهور المتعامل مع البنك المستفيد الأول والأخير من الخدمات البنكية التي يقدمها لهم البنك، ولكي يستطيع جمهور العملاء متابعة أوجه النشاط البنكي فإنهم يعتمدون على نتائج تحليل وتقييم الأداء المالي والذي يظهر مدى النجاح المحقق في الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، أو قام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور.

المطلب الثاني: دور لجنة بازل في تعزيز إرساء قواعد الحوكمة

نشطت لجنة بازل في إصدار توجيهات عديدة من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة حيث شددت التوجيهات على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك، فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عملهم أكثر سهولة وكذلك التمكين من إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين.

أولا: اتفاقية لجنة بازل 1:

قامت لجنة بازل، إدراكا منها بأن سلامة القطاع البنكي يتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال سنة 1988 حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس

المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك، ويتمثل الهدف الرئيسي لهاته الاتفاقية هو وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية وتسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي[1].

1. أهداف لجنة بازل: تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال مقرراتها أساسا إلى[2]:

– المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي خاصة لدول العالم الثالث؛

– وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة حيث تمثل تلك الفروق المصدر الرئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك؛

– البحث عن طرق تساعد على التأقلم مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع البنكي في العالم؛

– تطور وترقية نظم وأساليب الرقابة في البنوك لضمان اتساع واستقرار النشاط البنكي في جميع أنحاء العالم، والعمل على ضمان تداول كل المعلومات الأزمة عن تلك النظم والأساليب بين مختلف السلطات النقدية[3].

2. مهام لجنة بازل للرقابة المصرفية: كما أن للجنة بازل أهداف معينة تنوي بلوغها، فإنها تمارس مجموعة من المهام التي تساعدها على تحقيق تلك الأهداف، نذكر منها[4]:

– تعزيز السلامة والثقة في النظام المالي؛

– وضع حد أدنى للمعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية؛

– نشر وتوزيع أفضل الممارسات البنكية والرقابية؛

– تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية.

ثانيا: اتفاقية بازل 2:

نشرت لجنة بازل سنة 1999 اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية سنة 1988 تدخل فيه معايير تأخذ في الحسبان وبشكل أكثر دقة معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفي عام 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية ومع كثرة الردود والملاحظات تمت إجازة واعتماد هذه النسخة بشكل نهائي في جوان

[1]– لعراف فايزة: **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 2008**، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 72.

[2]– سالم محمود عبود: **حوكمة المصارف وآليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص 343.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 82–83.

[4] -Banque-**crédit, la comite de bale**, publie dans le site suivant : https://www.Banque-Crédit.Org Consulté le 14/04/2024.

2004 وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى وهو ما يعرف باتفاقية بازل 02 وصدرت هذه الاتفاقية في إطار جديد أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي تواجهها البنوك ليشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وتقوم هذه الاتفاقية على 03 دعائم رئيسية وهي[1]:

1. الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال تم تحسين طرق المخاطرة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلا أن مخاطر السوق لم يرد ذكرها كما تمت إضافة مخاطر جديدة كانت مهملة في الاتفاقية الأولى وهي مخاطر التشغيل.

2. الدعامة الثانية: المتابعة من قبل السلطة الرقابية على السلطات الرقابية والمتمثلة في البنوك المركزية أن تتأكد من أن يكون للبنك إجراءات داخلية لتقييم رأس المال ويعمل على تحديد مستويات محددة له تتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك حتى تتمكن هذه السلطات الرقابية من القيام بعملية المراجعة الرقابية والإشرافية.

3. الدعامة الثالثة: الإفصاح عن المعلومات للمشاركين في السوق دعت الاتفاقية الجديدة إلى زيادة درجة الإفصاح والشفافية في البنوك خاصة فيما يتعلق برأس المال والمخاطر التي تتعرض لها والتي تهدد سلامتها[2].

ثالثا: اتفاقية بازل 03:

في عام 2009 ونتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي منذ أواخر سنة 2007 والتي طالت أكبر المؤسسات المالية والشركات دعت بشكل عاجل زعماء الجهات التنظيمية ومسئولي البنوك المركزية إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية وهي ما تعرف باتفاقية بازل 03[3].

---

[1]– سليمان ناصر: **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 44.

[2]– أحمد سليمان خصاونة: **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 125.

[3]– صايد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء: **مداخلة بعنوان: تحقيق متطلبات بازل 03 كمدخل لتفعيل الحوكمة المصرفية في الجزائر، ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية: واقع وآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 28-2017/11/29، ص 10-11.

رابعا: أعمال لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك

نظرا لأهمية دور البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد وللحساسية الخاصة التي تتميز بها اتجاه المصاعب الناتجة عن حوكمة المؤسسات غير الفعالة، وللحاجة الماسة إلى ضمان المدخرات وحمايتها قامت اللجنة بإصدار أولى أوراقها سنة 1999 والتي تعد مكملة للمبادئ التي انتهت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشأن اعتماد أفضل الممارسات في البنوك والمتمثلة في العناصر الأساسية من أجل التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات.

1. مبادئ الحوكمة في البنوك من منظور لجنة بازل 2006:

أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتتمثل في[1]:

– **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم حوكمة المؤسسات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك؛

– المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه؛

– **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛

– **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛

– **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛

– **المبدأ السادس:** على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافئات مع ثقافة البنوك ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة؛

– **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة وتسيير البنك وفق أسلوب شفاف؛

– **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

2. المبادئ الجديدة للجنة بازل لسنة 2010 في مجال حوكمة البنوك:

على إثر حالات الفشل التي سجلت في حوكمة المؤسسات المالية والتي كانت من أهمها الأزمة المالية العالمية 2008، والتي كانت السبب الرئيسي فيها عدم كفاية الإشراف والرقابة من قبل مجلس

[1]– حبار عبد الرزاق: **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،، ص 86–87.

الإدارة والإدارة العليا للبنك، وكذا عدم كفاية وفعالية أنظمة إدارة المخاطر بالإضافة إلى عدم الشفافية ووضوح الهياكل التنظيمية لأنشطة البنك، قررت لجنة بازل إصدار ورقة جديدة في أكتوبر 2010 بعنوان "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات" وذلك للتأكيد على أهمية مبادئ الحوكمة السليمة وضرورة تطبيقها من طرف مسؤولي البنك، لتحقيق السلامة والاستمرارية للبنك والمشرفين عليه[1].

المطلب الثالث: مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي

يعود تطبيق الحوكمة في البنوك بمنافع جمة وعديدة على البنوك يحد ذاتها من تحسين أدائها إلى[2]:

– تطبيق الحوكمة ومبادئها في البنوك تساعدها على تحسين أدائها والربح من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد والتقليل من مستويات المخاطرة؛

– عند تبني البنوك لمبادئ الحوكمة، يساعدها على تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين[3].

كما أن الممارسات السليمة لحوكمة المؤسسية ستساعد البنوك والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، والرفع من الأداء المالي، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال[4]:

– التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استشراف موارد المؤسسة وتآكل قدراتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها؛

---

[1]– بلعيد ذهبية، دوة محمد: **مداخلة بعنوان: دور بنك الجزائر في إرساء القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف بالبنوك الجزائرية، ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية: واقع وآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 28–2017/11/29، ص 05.

[2]– بادن عبد القادر: **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 95.

[3]– بولمعيز فضيلة: **أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017–2018، ص 70.

[4]– فاطمة الزهرة نوي: **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 123–124.

– إجراءات الحوكمة المؤسسية تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أدائها.

ولتعزز الحوكمة الأداء المالي للبنك ضبطت من خلاله مجموعة من الضوابط وهي:

– التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل؛

– مراقبة تطور عمل البنك في سبيل تحقيق أهدافه؛

– التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات؛

– التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطه، بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري؛

– التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة، بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة

فقد حددت الأبحاث مجموعة من القنوات التي يمكن للحوكمة من خلالها أن تؤثر على الأداء تتمثل هذه القنوات في[1]:

– زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو أعلى، وارتفاع في نسب الاستخدام للعمالة؛

– تكلفة رأسمال أقل مرتبطة بارتفاع في قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين؛

– أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد، مما يعني أداء أفضل وتعظيم للثروة؛

– علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل المجتمع المحلي.

[1]– فاطمة الزهرة نوي: **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

خلاصة الفصل:

إن حوكمة الشركات من أهم المجالات التي تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات المالي، فالحوكمة تشير إلى الهيكل والعمليات التي تدير بها الشركة نفسها، وتحدد كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها داخل المؤسسة. إذا كانت الحوكمة فعالة، فإنها تسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والجهات المعنية الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء المالي.

من العوامل الرئيسية التي تؤثر في علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي هي الشفافية والنزاهة. فعندما تكون هناك معلومات مالية وإدارية شفافة وموثوقة، يمكن للمستثمرين والمساهمين تقييم الشركة بشكل أفضل، وبالتالي يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار في الشركة.

الفصل الثانـي

دراسة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي (البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت)

مقدمة الفصل:

في السنوات الأخيرة، أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع الحيوية التي تحظى باهتمام كبير من قبل الأكاديميين والممارسين على حد سواء، خاصة في قطاع البنوك، تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنوك. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية، لذا سنناقش التنظيمية والمؤسسية التي تحكم هذا التأثير من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، بالإضافة إلى تقديم أمثلة ودراسات حالة توضح العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك. كما خُصِّصت هذه الدراسة لسياسات الحوكمة الجيدة في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين، والحد من المخاطر المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأداء المالي للبنوك.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزلئري

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزلئري

البنك الوطني الجزائري **(BNA)** هو مؤسسة مصرفية تأسست في الجزائر بعد استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي، وتأسس البنك الوطني الجزائري كجزء من الجهود المبذولة لبناء نظام مصرفي وطني يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لمّا كانت الجزائر بحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية وتنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة. لذا قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك البنك الوطني الجزائري، لتحقيق هذا الهدف.

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري والتعريف بوكالة تيارت

كان الهدف الرئيسي من إنشاء البنك الوطني الجزائري هو توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع التنموية في البلاد، وتشجيع الادخار والاستثمار، وتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين والشركات منذ تأسيسه، لعب البنك دورًا حيويًا في تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية، بحيث على مر السنوات تطور البنك الوطني الجزائري ليتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية في البلاد، مع التركيز على تحسين خدماته وتوسيع شبكة فروعه لتلبية احتياجات عملائه من الأفراد والشركات، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة البنط وتعريف وكالة تيارت.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع

البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري،و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب وج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

نهاية سنة 2018 تم رفع راس مال لبنك الى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل ألان موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع

1 العربي أحلام، أنظمة الدفع الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية ،2014،رسالة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 79.

مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

الجدول (2-1): توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	21	المجموع

المصدر : نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة

بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري ووكالة تيارت

أولا: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

[1] رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540.

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

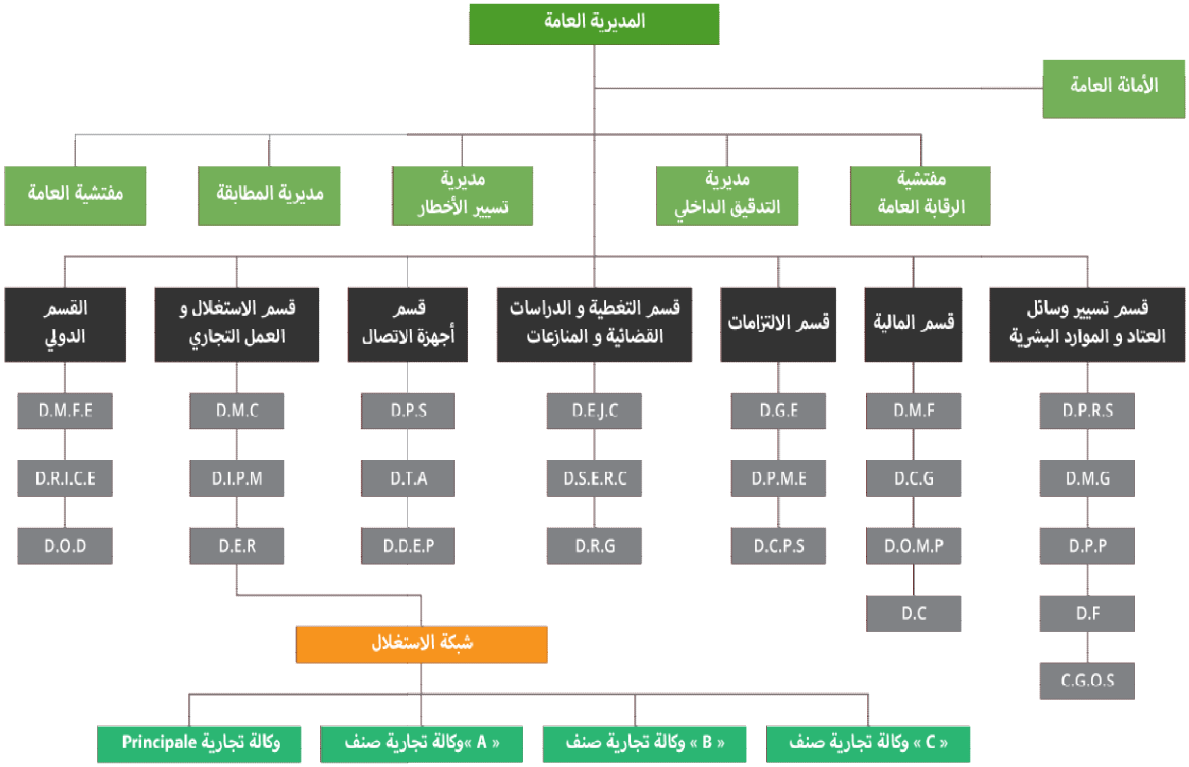

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE:مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

DOD:مديرية العميات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

DER:مديرية تأطير الشبكات

DMC:مديرية التسويق والاتصال

DIPM:مديرية وسائل الدفع والنقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP:مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE:مديرية المؤسسات الكبرى

DPME:مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS:مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC:مديرية المحاسبة

DOMP:مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

DCG:مديرية مراقبة التسيير

DMF:مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد

البشرية

DTA:مديرية التكنولوجيات والهندسة **DPRS:**مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية

DPS:مديرية الإنتاج والخدمات **DMG:**مديرية الوسائل العامة

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

DPP:مديرية المحافظة على التراث

DSERC:مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض **DF:**مديرية التكوين

DEJC:مديرية الدراسات القانونية والمنازعات **CGOS:**مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

DRG:مديرية تحصيل الضمانات

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت

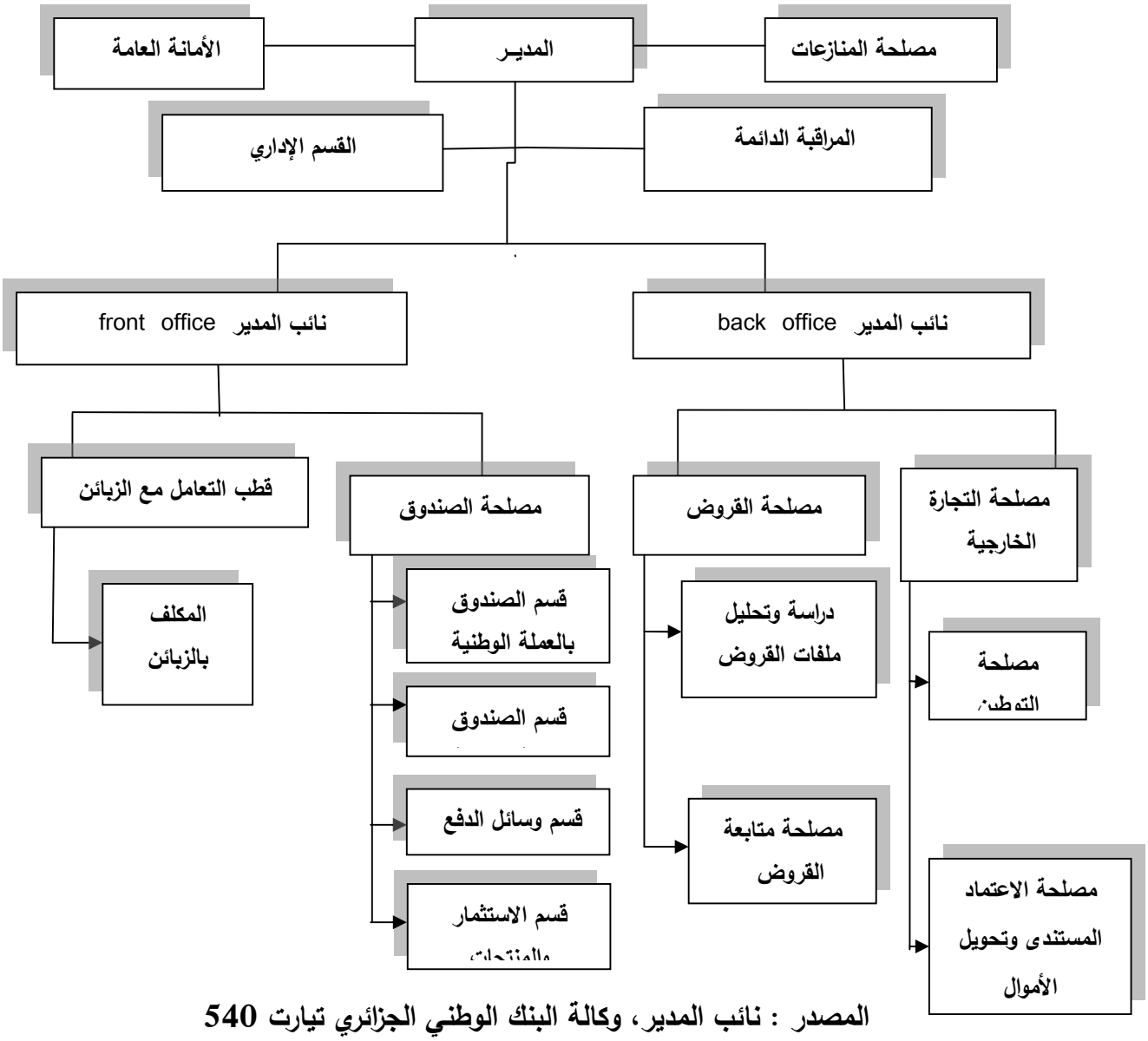

المصدر : نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها

سيتم من خلال هذا المبحث وصف إجراءات الدراسة التي قمنا بها ،حيث يشمل هذا المبحث على ثلاث مطالب ،الأول يتمثل في وصف منهج وعينة الدراسة،أما المطلب الثاني فيتمثل في مصادر جمع البيانات وأدوات الدراسة، والمطلب الثالث يتمثل في صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة

أولا:منهج الدراسة

يعتبر اختيار المنهج المناسب للدراسة من الأمور الأساسية في البحث العلمي، وبما أننا دراستنا تهدف لدراسة العلاقة بين متغيرين، فإن المنهج المناسب في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي،الذي يساعدنا في وصف المتغيرين والعلاقة بينهما،و التعبير عنها كميا،حيث يستعمل المنهج الوصفي بغرض إثراء الدراسة من جانبها النظري، واستخدمنا المنهج التحليلي للمعالجة الكمية للدراسة ،كونه يحلل المعطيات إحصائيا من أجل استخراج النتائج وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستغلالها في فهم الواقع المدروس.

ثانيا:مجتمع وعينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة المختار لإجراء الدراسة التطبيقية عينة من موظفي البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت، حيث يعود سبب الاختيار إلى محاولة معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، حيث كانت العينة المختارة مكونة من 40 عينة، موزعة على مختلف موظفي البنك، وبعد التوزيع تم استرجاع 36 استبانة، من بينها 04 استبانة ملغاة بسبب عدم اكتمال الإجابة، لنتحصل في الأخير على 36 استبانة صالحة للدراسة وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول(2-1):كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة

البيان	عدد
عدد الاستبيانات الموزعة	40
عدد الاستبيانات المسترجعة	34
عدد الاستبيانات الملغاة	06
عدد الاستبيانات الصالحة	34

المصدر :من اعداد الطالبين

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات ،حدود،أدوات ونماذج الدراسة

أولا:مصادر جمع البيانات

تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث، ولكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه أو يعدّها بنفسه لتناسب مشكلة بحثه وهدفه والطريقة البحثية التي اختارها لتنفيذ هذا البحث ، وذلك ليتمكن من إثبات فروضه ومن ثم تفسير نتائجه .

ومن الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة : الملاحظة، الاستبيان، المقابلة، الاختبار، والمقاييس، ولكل بحث أدواته الخاصة به وقد تختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة البحث وموضوعه ومنهجه وأهدافه .و في حال بحثنا هذا اعتمدنا على المصادر التالية للإمام بالدراسة بشقيها النظري والتطبيقي:

1-المصادر الثانوية :

هي المصادر التي تحتوى على المعلومات المنقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية[1]. تسمى بذلك كونها سبق وأن تم تجميعها من قبل،تمثل هذه المصادر الثانوية الوثائق والمراجع والمناشير التي تناولت الموضوع نفسه أو مواضيع أخرى مشابهة له مثلا : الكتب، المقالات، الدوريات والمجلات، المواقع الالكترونية والتي أضحت مصدرا هاما من مصادر جمع المعلومات الثانوية وقد اعتمدنا عليها بدورنا في العديد من مراحل بحثنا إضافة إلى المسح المكتبي الذي شمل مختلف مكتبات ولاية تيارت، حيث تم التركيز على الكتب باللغة العربية، وبالنسبة للمقالات اقتبست من عديد المواقع الالكترونية والمجلات ،الملتقيات والمذكرات.

2-المصـــادر الأوليـــــة:

يقصد بمصادر المعلومات الأولية primary sources تلك المصادر أو المنشورات الورقية أو الآلية التي تشمل أساسا على المعلومات الجديدة أو التصورات أو التفسيرات الجديدة غير المسبوقة لحقائق أو أفكار معروفة ،أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى

[1]-أمجد قاسم، مصادر المعلومات والبيانات في البحث العلمي، مقال على الموقع :www.al3loom.com

الملاحظة أو التجريب أو الاحصاء أو جمع البيانات ميدانيا بهدف الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا[1]

أيضا يمكن تعريفها على أنها المصادر التي تشمل النتائج المباشرة للبحث والتصميم والتطوير العلمي، وهي التي تحتوي على المعرفة العلمية الجديدة أو على الفهم الجديد للحقائق والأفكار المعروفة، كما تهتم هذه المصادر بتقديم البيانات التي لا تسمح المصادر الثانوية بتوفيرها، وعادة ما تتعلق بمشكلة أو ظاهرة تدرس لأول مرة واستنادا لأهداف البحث، وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع بحثنا، يعرف لغويا بأنه كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر بمعنى أوضحه وعرفه والاستبيان بذلك هو التوضيح والتعريف لهذا الأمر[2]، يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات وآراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين[3]، و يعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات، وذلك بسبب اعتقاد كثير من الباحثين أن الاستبيان لا يتطلب منهم الا جهدا يسيرا في تصميمه وتحكيمه وتوزيعه وجمعه[4].

و قد قمنا باعداد الاستبيان وفق الخطوات التالية :

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة.
- اعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية بناءا على استبيان أولي.
- تعديل الاستبيان الأولي انطلاقا من توجيهات الأستاذ المشرف على الدراسة.
- الاستبيان في صورته النهائية.
- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت.

[1]–ماجد توهان الزبيدي،مصادر المعلومات الأولية ،مقال على الموقع: ، تاريخ الاطلاع :27 جوان 2021،الساعة:13.35https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/24.pdf

[2]–ورقة بحثية على الموقع :www.Student.ibda3.org، تاريخ الاطلاع 27 جوان 2021،الساعة 15.05

[3]–محمد أبو نصار ، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006، ص 63.

[4]–سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ص 170.

ثانيا:حدود الدراسة

سميت بذلك كونها تعبر في بعض الأحيان عن الحواجز التي ينبغي أن يتحرك ضمنها الباحث ولا يمكنه الخروج عنها وهي في الغالب مجموعة الحدود المكانية والزمانية للبحث العلمي،و قد تمثلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية** :أجريت الدراسة في 22 أفريل إلى 30 ماي من السنة الجامعية 2023-2024
- **الحدود المكانية**:اقتصرت الدراسة على موظفي البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت.
- **الحدود البشرية**:شملت الدراسة عينة عشوائية من العمال من مختلف الأعمار والتخصصات الوظيفية.
- **الحدود الموضوعية**: اقتصرت الدراسة على قياس مؤشر الحوكمة و ومدى اعتماده في البنوك الوطنية حالة .

ثالثا:نموذج الدراسة

الشكل رقم(2-3):نموذج الدراسة

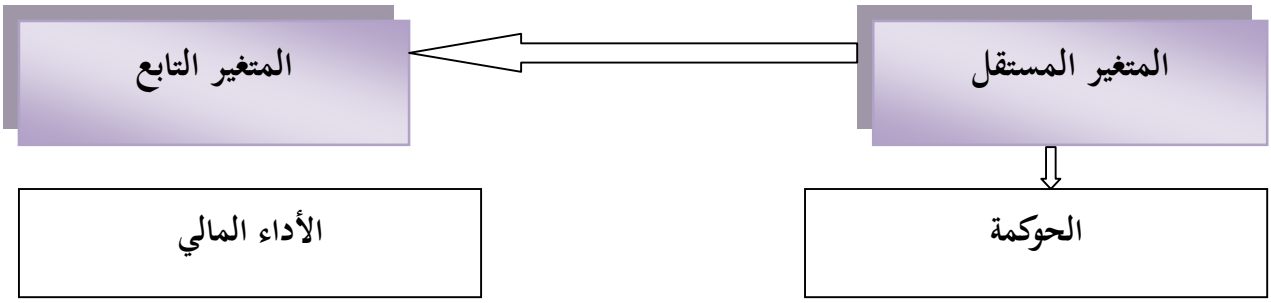

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على المكتسبات القبلية من التأصيل النظري لموضوع الدراسة

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا:أداة الدراسة

اعتمدنا على الاستبيان كأداة أساسية في دراستنا هذه من أجل الحصول على البيانات وجمعها بغية تحليلها، فقد اتسم هذا الاستبيان بالوضوح من أجل تسهيل فهمه على المستجوبين وتمكينهم من الإجابة عليه بكل موضوعية ،اعتمادا على آراء بعض الأساتذة المحكمين التي ساعدتنا في تصميم هذا الاستبيان وتقييمهم لمحاوره ومضمونه ،ومدى توافق عباراته مع موضوع الدراسة ،وقد تخلصنا في الأخير إلى بناء استبيان يتكون من 23 عبارة مقسم كما يلي:

الجزء الأول:

المحور الأول:حيث يعرفنا هذا المحور بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات في البنوك التجارية

الجزء الثاني:يشتمل على متغيرات الدراسة ،تم تقسيمه الى محورين كالأتي:

المحور الثاني:و يتعلق هذا المحور بمستوى الأداء المالي في البنوك التجارية.

ثانيا: مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة اجابة المستجوبين على عبارات الاستبيان ،حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا حيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل بدائل الاجابات ولكل منها درجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-3):درجات مقياس ليكارت الثلاثي

بدائل الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبين

ثالثا: صدق وثبات الاستبيان

يتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)كما يلي:

1-صدق الاستبيان :

لصدق الاستبيان تعريفات كثيرة منها "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" و"أن يعكس الاستبيان المحتوى المراد قياسه وفقا لأوزانه النسبية"[1] ومن أجل ذلك لجأنا إلى صدق المحكمين حيث عرضنا نسخة الاستبيان الأولية على مجموعة من الموظفين ،وأسفرت النتائج على حذف وتعديل بعض العبارات من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

2-ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان إمكانية تحقيق نفس النتائج ما إذا تم إعادة تطبيقه ،ويعتبر مقياس ألفا كرونباخ من أكثر مقاييس الثبات شيوعا نظرا لمصداقيته ،وقد اعتمدنا عليه في دراستنا هذه من أجل التحقق من ثبات عبارات الاستبيان ،و قد توصلنا للنتائج المبينة في الجدول التالي:

[1]-أحمد ابراهيم خضر،ارشادات عامة في جزئية صدقو ثبات الاستبيان، مقال على الموقع: /alukah.net/sharia/0/50431،تاريخ الاطلاع: 27 جوان 2021،الساعة :15.30

الجدول(2-4): الصدق والثبات لمحاور وأبعاد الاستبيان

المحـــــاور	ألـــفـــا كـــرونبـــاخ	
الحوكمة	0.837	0.806
الأداء المالي	0.836	

المصدر:إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss V.21

التحليل:

تبين من مخرجات spss أن معامل الفا كرومباخ سجل قيما معتبرة جدا، حيث بلغ إجمالي الصدق للاستبانة (0.806)، بينما المحورين الأول والثاني: (0.837)، (0.836)، يشار على أنه لو تكرر نفس الاستبان على نفس العينة فإن النتائج ستتماثل بنسبة 80.6% وهو يفوق العيينة المعتمدة 60%.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة:

تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها سوف نعتمد على الأساليب الإحصائية التالية:

- **المدى:** ويمكن تسميته المدى المطلق، وهو الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لمجموعة القيم، ويعد من أبسط مقاييس التشتت، وأقلها دقة.
- **الوسيط:** يعرف الوسيط لمجموعة من الأعداد المرتبة تصاعديا أو تنازليا هو العدد الأوسط منها إذا عددها فردي، وهو الوسط إذا كان عددها زوجيا.
- **التكرار والنسب المئوية:** ويستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة فئات متغير ما وتعبير عن هذا المتغير بجزء من المئة.
- **الوسط الحسابي:** هو ناتج قسمة مجموع القيم (البيانات) لمجموعة ما على عدد هذه القيم.
- **معامل الانحراف:** يعد الانحراف المعياري من مقاييس التشتت المهمة، وهو يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الإحصائية.
- **الاتجاه:** ويقيس مدى قوة العبارة ومتوسط المحور اتجاه المقياس ليكارت.
- **الانحدار البسيط:** هو تقدير خطي لقياس العلاقات الإحصائية والرياضية.
- **تحليل التباين:** يقيس الاختلافات للمتغيرات الكمية تبعا للأبعاد النوعية

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل بيانات محاور الدراسة، ثم مناقشة النتائج.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية الوظيفية

1- أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

سوف نقوم بتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	17	%50
أنثى	17	%50
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد حجم عينة الدراسة يمثل جنس الذكر، أي ما يعادل 50%، في حين بلغ عدد الإناث 50%، وهذا يدل على أن العمل في البنك الوطني الجزائري يمتاز بوجود فرص متكافئة ومتساوية في عملية التوظيف، كما أنه قطاع غير تقني لا يتطلب السفر والتنقل لأن أغلب الوظائف في البنوك هي وظائف إدارية.

الجدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

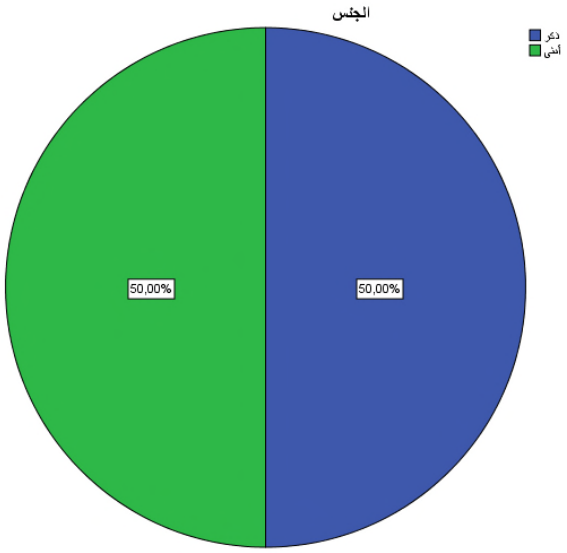

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

2- أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

سوف نقوم بتوضيح أفراد عينة الدراسة حسب العمر من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 31 إلى 40	21	%61.8
أكثر من 40 سنة	13	%38.2
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من خلال الجدول نلاحظ أن 21 فرد من حجم العينة الدراسة التي تمثل الفئة العمرية الأكثر من 31 سنة إلى 40 سنة أي ما يعادل نسبة 61.8% و13 فرد ينتمون إلى فئة أكثر من 40 سنة بنسبة 38.2%، هذا ما يفسر أن الوكالات البنكية تعتمد على الأفراد يتمتعون بالنضج والخبرة في مجال العمل والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.

3- أفراد العينة الدراسة حسب متغير

سوف نقوم بتوضيح أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	5	14.7%
ليسانس	15	44.1%
ماستر	14	41.2%
الإجمالي	**34**	**100.0%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

من خلال الجدول الذي يمثل توزيع أفراد الدراسة حسب المستوى العلمي، نلاحظ أن عينة الدراسة المكونة من مجموعة من الأفراد تختلف مستوياتهم التعليمية، وهذا بالاختلاف الوظائف الإدارية التي يشغلونها، حيث نجد حوالي 44.1% من لديهم مستوى ليسانس، يليه مستوى الماستر بنسبة 41.2%،

وأخيرا المستوى الثانية كانت نسبته بـ 14.7%، وهذا راجع إلى أن عينة الدراسة مكونة من العاملين على مستوى الشباك وموظفين ورؤساء المصالح.

الشكل (2-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

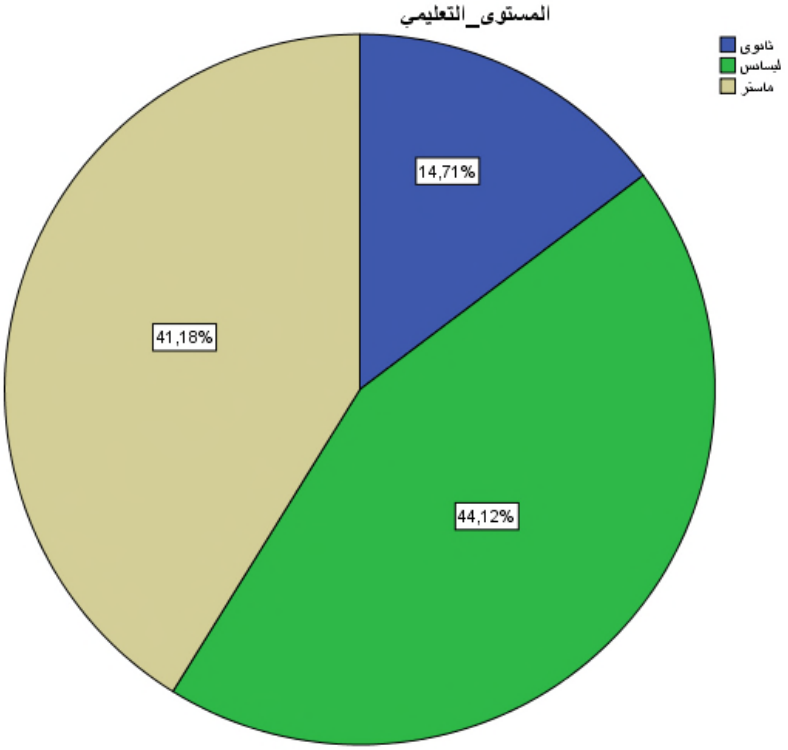

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

4- أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول (2-8): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	19	55.9%
من 11 إلى 15 سنة	10	29.4%
من 16 سنة إلى 20 سنة	1	2.9%
من 21 إلى 25 سنة	1	2.9%
أكثر من 25 سنة	3	8.8%
الإجمالي	34	100.0%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

الشكل (2-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

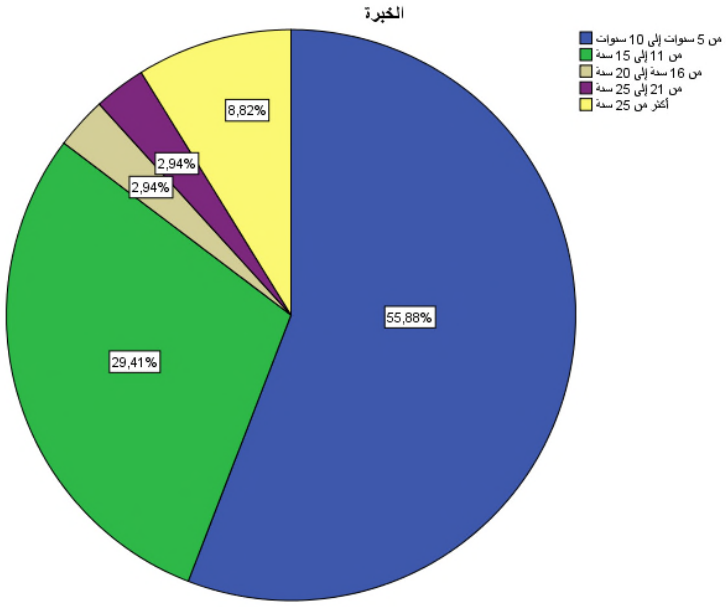

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الاستبانة

الجدول (2-9): الإحصائيات الوصفية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	الاتجاه
01	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية	1.8529	0.85749	7	موجب
02	تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متكونة من لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان إدارة المخاطر التي تضمن سير أعمال البنوك بشكل آمن وسليم وفعال	1.8235	0.62622	6	موجب
03	توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية	1.7941	0.53820	5	موجب
04	تتكون لجنة المراجعة من أعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين	1.8529	0.65747	7	موجب
05	تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من أداء مهامهم	1.9706	0.57658	10	موجب
06	تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الإدارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة	2.0000	0.65134	11	موجب
07	توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية	1.7647	0.69887	4	موجب
08	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والأخطاء	1.7353	0.86371	2	موجب
09	يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك التجارية في نهاية كل سنة	1.7353	0.99419	2	موجب
10	الإفصاح عن المعلومات داخل البنوك يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية	1.8529	1.01898	7	موجب
11	تقوم البنوك العمومية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للبنوك مما	2.3235	1.14734	15	موجب

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	الاتجاه
	يضمن لكافة الأطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.				
12	الإفصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية	1.8824	0.91336	9	موجب
13	تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية	2.0000	0.81650	11	موجب
14	توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها	2.0588	0.85071	13	موجب
15	تتميز لجنة إدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية باستقلالية اتخاذ القرار	2.3824	0.98518	16	موجب
16	تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجالس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك	2.2059	0.88006	14	موجب

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

1. **الاتجاه العام:**

- الاتجاه العام لجميع الفقرات هو اتجاه موجب، مما يشير إلى أن المشاركين يوافقون بشكل عام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية.

2. **الفقرات الأعلى تقييماً:**

- **الفقرة (15)** "تتميز لجنة إدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية باستقلالية اتخاذ القرار" تأتي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (2.3824)، مما يدل على أهمية استقلالية لجان إدارة المخاطر.
- **الفقرة (11)** "تقوم البنوك العمومية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الأطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها." حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.3235)، مما يشير إلى توافق كبير بين المشاركين على أهمية هذه الممارسة.

3. **الفقرات الأدنى تقييماً:**

- **الفقرة (08)** "ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والأخطاء" والفقرة (09) "يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك التجارية في نهاية كل سنة" حصلتا على أدنى متوسط حسابي (1.7353)، مما يشير إلى أن هناك حاجة لمزيد من التحسين في هذه المجالات.
- **الفقرة (07)** "توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية" جاءت في المرتبة الثانية بأدنى متوسط حسابي (1.7647)، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز هذه القوانين والإجراءات.

الجدول (2-10): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من الحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	الاتجاه
1	البنوك التجارية تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة	2.4118	0.78306	2	موجب
2	تتميز كافة العمليات في البنوك التجارية بالفعالية	2.5882	1.01854	4	موجب
3	البنوك التجارية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق أهدافها	2.4706	0.96091	3	موجب
4	تتميز البنوك التجارية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان	2.7647	1.15624	6	موجب
5	تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار لمؤشرات قياس الأداء المالي	2.7647	1.04617	6	موجب
6	تتميز البنوك التجارية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الإدارة والعملاء	2.5294	0.89562	5	موجب
7	يتميز العمل في البنوك التجارية بعدم وجود انحرافات	3.0000	1.34840	7	موجب

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

1. **الاتجاه العام:**

- الاتجاه العام لجميع الفقرات هو اتجاه موجب، مما يشير إلى أن المشاركين يوافقون بشكل عام على أن الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية جيد.

2. **الفقرات الأعلى تقييماً:**

- **الفقرة (7)** "يتميز العمل في البنوك التجارية بعدم وجود انحرافات" حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.0000)، مما يشير إلى توافق كبير بين المشاركين على هذه النقطة.
- **الفقرة (4)** "تتميز البنوك التجارية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان" والفقرة (5) "تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار لمؤشرات قياس الأداء المالي" جاءتا في المرتبة الثانية بأعلى متوسط حسابي.(2.7647)

3. **الفقرات الأدنى تقييماً:**

- **الفقرة (1)** "البنوك التجارية تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة" حصلت على أدنى متوسط حسابي (2.4118)، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في استغلال الموارد المتاحة.
- **الفقرة (3)** "البنوك التجارية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق أهدافها" جاءت في المرتبة الثالثة بأدنى متوسط حسابي.(2.4706)

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج

أولا: الفرضية الاولى :توجد علاقة بين الحوكمة والاداء المالي للبنوك التجارية

للاجابة على الفرضية نطرح االاحتمالين التاليين

H0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين **بين الحوكمة والاداء المالي للبنوك التجارية** عند مستوى الثقة 95%

H1 : توجد علاقة ارتباطية بين **بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية** عند مستوى الثقة 95%

حسب اختبار بيرسون تتبين النتائج كما يلي

الجدول رقم ()**:** اختبار الارتباط الخطي بين **بين الحوكمة والاداء المالي للبنوك التجارية**

		الحوكمة للبنوك التجارية
والاداء المـــالي للبنـــوك التجارية	Corrélation de Pearson	6,81**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	34

واداء يتبين من الجدول اعلاه وحسب اختبار بيرسون للارتباط ان معاملات الارتباط سجلت دلالة معنوية، حيث ان القية الاحتمالية تقل عن 5%، وقد بلغ الارتباط لبيرسون للمتوسط الاجمالي للمحور الاول مع المتوسط الاجمالي للمحور الثاني r=0.816

وعليه يمكننا القول بقبول الفرضية H1 : توجد علاقة ارتباطية بين **بين الحوكمة والاداء المالي للبنوك التجارية**

ثانيا: الفرضية الثانية :اثر الحوكمةعلى الاداء المالي للبنوك التجارية

للاجابة يمكن طرح الاحتالين التالية:

H0= لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % **للحوكمةعلى الاداء المالي للبنوك التجارية**

H1 = يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % **للحوكمة على الاداء المالي للبنوك التجارية البنوك**

بالاعتماد عل تقدير معادلة الانحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على مايلي

0.103 axe1	1.81+	Axe2=
Sig=0.00	Sig= 0.000	
Sig f= 0.001	R^1=0.861	

يتبين من خلال المعادلة اعلاه والمحصل عليها من خلال من مخرجات spss11.0 انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية لـ axe1 على 2axe حيث انه التغير في axe1 بوحدة واحدة من شانه ان يغير في 2axe بـ: 0.103

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ R^1=0.861 أي ان للمتغير المفسر اثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 86.1% ، وقد حققت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig f= 0.001 ، اما عن الصلاحية الجزئية فقد

بلغت ($sigt_1$ = $sigt_1$=0.000<0.05)

وعليه يمكن القبول بالفرضية H1 والتي مفادها انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % **للحوكمة على الاداء المالي للبنوك التجارية**

ثالثا: الفرضية الثالثة: يستجيب الاداء في البنوك التجاري الى فروقات تعزى الى الثنائية لديمغرافية (المستوى التعليمي، الخبرة)

أولا:استجابة اداء البنوك للمستوى التعليمي

الفروقات يلزم استعمال تحليل التبيان الاحادي الذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات الاداء المالي تبعا المستوى التعليمي

H0 : توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات الادء المالي تبعا المستوى التعليمي

وتتضح نتائج االختبار من خلال ما يلي

الجدول رقم (2-11): تحليل التباين anova الاحادي للمحور الاداء تبعا للمستوى التعليمي

ANOVA					
axe1					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية.
ما بين المجموعات	18,616	2	9.308	2.578	0,000
ما بداخل المجموعات	111,919	31	3.610		
المجموع	130.535	33			

إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS 21.0

يتبين من خلال الجدول اعلاه انه قيمة فيشر كانت معنوية حيث بلغت sig=0.000<0.05 وعليه تجد فروق ذات دلالة احصائية ولمعرفة لصالح من يمكن الاعتماد على المقارنات البعدية post hoc بالاعتماد على اختبار lsd وتتضح نتائجه كما يلي

الجدول رقم (2-12): اختبار lsd للمقارنات البعدية بين متوسطات المجموعات للمحور الثاني تبعا المستوى التعليمي

المستوى التعليمي (I)	المستوى التعليمي (J)	متوسط الفرق(I-J)	Sig.
ليسانس	ثانوي	0,11611*	0,017
	ماستر	0,18161*	0,001
ثانوي	ليسانس	-,11611*	0,017
	ماستر	,13939	0,171
ماستر	ليسانس	-,18161*	0,001
	ثانوي	-,13939	0,171

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS 21.0

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان للمستوى التعليمي ليسانس، ماستر اكثر تاثير من المستوى الثانوي، بينما لا توجد فروقات بين اليسانس والماستر، وعليه نخلص الى قبول صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها انه توجد فروق ذات دلالة احصائية للمحور الثاني تبعا للمستوى التعليمي.

رابعا: استجابة اداء البنوك للخبرة

للاجابة على الفرضية نطرح االاحتمالين التاليين

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات المحور الثاني تبعا للخبرة

H1 : توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات المحور الثاني تبعا للخبرة

وتتضح نتائج الاختبار من خلال ما يلي

الجدول رقم (2-13): تحليل التباين الاحادي لمحور الاداء البنكي تبعا للخبرة

ANOVA					
axe1					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	.المعنوية
ما بين المجموعات	8,107	4	2.026	0,1322	0, 400
ما بداخل المجموعات	181,970	29	6,274		
المجموع	189,018	33			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS 21.0

يتبين من الجدول اعلاه ان القيمة الاحتمالية لفيشر لم تسجل دلالة معنوية وعليه نقبل الفرض H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات المحور الثاني تبعا للخبرة

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة وتحليل أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية، وذلك بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة، والمتمثلين في موظفي البنك الجزائري الوطني BNA (وكالة تيارت)، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد خلصنا من خلال هذا الفصل إلى أنه توجد علاقة قوية بين الأداء المالي والبنوك التجارية، حيث تساهم حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالية في البنوك التجارية من خلال التزام البنك الجزائري الوطني BNA وكالة تيارت بتعزيز أنظمة الرقابة والتدقيق، ونظام إدارة المخاطر.

خاتمة

تُعد حوكمة الشركات عنصرًا حيويًا لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث تساهم في تعزيز الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة داخل المؤسسة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، يمكن للبنوك تقليل المخاطر المالية، وزيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء، وبالتالي تحسين الربحية والأداء المالي بشكل عام توضح الأبحاث أن البنوك التي تتبع ممارسات حوكمة قوية تتمتع بقدرة أفضل على التكيف مع الأزمات المالية وتلبية متطلبات السوق المتغيرة بكفاءة أكبر لذلك، فإن تعزيز حوكمة الشركات يُعد استثمارًا استراتيجيًا طويل الأمد يعزز من استدامة المؤسسات المالية ونموها.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة بتحليل أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية البنك الوطني الجزائر BNA وكالة تيارت، وهذا وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة وفي الأخير قمنا باستخلاص النتائج.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تساهم الحوكمة في رفع الأداء المالي للبنوك من خلال تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائه، تحسين سمعة البنك، الحد من انتشار الفساد المالي والإداري؛
- توجد علاقة تكاملية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي، بحيث يتأثر هذا الأخير بشكل إيجابي عند التطبيق السليم والفعال لمبادئ الحوكمة؛
- لبنك الجزائر دور هام وفعال في سبيل تعزيز قواعد الحوكمة بالبنوك التجارية الجزائرية.

التوصيات والاقتراحات:

- توصي الدراسة بتعزيز الإطار التنظيمي الذي يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية لضمان تطبيقها بشكل فعال.
- ضرورة توفير برامج تدريبية وورش عمل لرفع الوعي حول أهمية الحوكمة الجيدة وتأثيرها الإيجابي على الأداء المالي.
- تشجيع ثقافة مؤسسية تدعم الشفافية والمساءلة على جميع المستويات الإدارية لضمان تبني ممارسات الحوكمة بشكل مستدام؛
- إنشاء معهد يُعنى بحوكمة الشركات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.

آفاق الدراسة:

بعد طرحنا لهذه الدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تكون دراسات مستقبلية حول الحوكمة والأداء المالي.

- حوكمة البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية.
- حوكمة البنوك الإسلامية.
- دور البنك المركزي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة: **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
2. أحمد علي خضر: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
3. عبد العظيم بن محسن الحمدي: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، اليمن، 2020.
4. عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
5. فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمن الدوري: **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
6. لعراف فايزة: **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 2008**، دار الجامعة الجديدة، 2013.
7. محسن أحمد الخضيري: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
8. محمد الشريف بن زاوي: **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.
9. محمد محمود الخطيب: **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
10. محمد مصطفى سليمان: **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11. منير إبراهيم هندي: **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء : مدخل حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 2009.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **الدكتوراه:**

1. فاطمة الزهرة نوي: **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

الماجستير:

1. بادن عبد القادر: **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

2. حاتم رياض مصطفى أصلان: **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

3. حمزة شباح: **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013.

4. زبيدي البشير: **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أكتوبر 2011.

5. عمر بوجميعة: **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014.

6. محمد جلاب: **حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2010.

7. هاني محمد خليل: **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

الماستر:

1. بوزرزور حسناء: دور ركائز **حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021.

2. بولمعيز فضيلة: **أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018.

3. العربي أحلام، **أنظمة الدفع الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية**، 2014،رسالة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت.

4. هشام بلغول: **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

المجلات العلمية:

1. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب: **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارة، مج4، ع2، جامعة عباس الغرور، خنشلة، 2000.

2. حبار عبد الرزاق: **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

3. سالم محمود عبود: **حوكمة المصارف وآليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014.

4. سليمان ناصر: **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

5. صافية بومصباح: : **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية "دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر الهاتف النقال (موبيليس) (ATM)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مج08، ع02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021.

الملتقيات والمداخلات:

1. بلعيد ذهبية، دوة محمد: **مداخلة بعنوان: دور بنك الجزائر في إرساء القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف بالبنوك الجزائرية، ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية: واقع وآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 28-2017/11/29.

2. حامد نور الدين، ساسي فطيمة، **مداخلة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

3. صايد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء: **مداخلة بعنوان: تحقيق متطلبات بازل 03 كمدخل لتفعيل الحوكمة المصرفية في الجزائر، ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية: واقع وآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 28-2017/11/29.

4. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، 2004.

مواقع الأنترنت:

1. موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت:

www.bna.dz

الملاحـــــــق

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية

استبيـــــان

في إطار إجراء دراسة ميدانية متممة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والجباية، إليك هذا الاستبيان والذي نحاول من خلاله معرفة إجابتك عليه ما حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية، مع العلم أن النتائج التي سنتوصل إليها لن تستخدم إلا لأغراض علمية مع مراعاة السرية التامة.

يرجى منكم وضع علامة (×) أمام الخانة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2- العمر:

من 31 إلى 40 ☐ **أكثر من 40 سنة** ☐

3- المستوى العلمي:

ثانوي ☐ **ليسانس** ☐ **ماستر** ☐

4- الخبرة:

من 5 إلى 10 سنوات ☐ **من 11 إلى 15 سنة** ☐

من 16 إلى 20 سنة ☐ **من 21 إلى 25 سنة** ☐

أكثر من 25 سنة ☐

المحور الأول: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات في البنوك التجارية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية					
2	تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متكونة من لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان إدارة المخاطر التي تضمن سير أعمال البنوك بشكل آمن وسليم وفعال					
3	توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية					
4	تتكون لجنة المراجعة من أعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين					
5	تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من أداء مهامهم					
6	تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الإدارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة					
7	توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية					
8	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والأخطاء والتدقيق الخارجي هو في نطاق التدقيق الداخلي وأكثر جودة وأعلى قيمة وفعالية					
9	يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك التجارية في نهاية كل سنة					
10	الإفصاح عن المعلومات داخل البنوك يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية					
11	تقوم البنوك العمومية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الأطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.					
12	الإفصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية					
13	تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية					
14	توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها					
15	تتميز لجنة إدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية باستقلالية اتخاذ القرار					
16	تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجالس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك					

المحور الثاني: مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	البنوك التجارية تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة					
2	تتميز كافة العمليات في البنوك التجارية بالفعالية					
3	البنوك التجارية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق أهدافها					
4	تتميز البنوك التجارية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان					
5	تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار لمؤشرات قياس الأداء المالي					
6	تتميز البنوك التجارية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الإدارة والعملاء					
7	يتميز العمل في البنوك التجارية بعدم وجود انحرافات					

Effectifs

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	50,0	50,0	50,0
	أنثى	17	50,0	50,0	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 31 إلى 40	21	61,8	61,8	61,8
	أكثر من 40 سنة	13	38,2	38,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	5	14,7	14,7	14,7
	ليسانس	15	44,1	44,1	58,8
	ماستر	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	19	55,9	55,9	55,9
	من 11 إلى 15 سنة	10	29,4	29,4	85,3
	من 16 سنة إلى 20 سنة	1	2,9	2,9	88,2
	من 21 إلى 25 سنة	1	2,9	2,9	91,2
	أكثر من 25 سنة	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	12	35,3	35,3	35,3
	موافق	17	50,0	50,0	85,3
	محايد	4	11,8	11,8	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متكونة من لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان إدارة المخاطر التي تضمن سير أعمال البنوك بشكل آمن وسليم وفعال

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	9	26,5	26,5	26,5
	موافق	23	67,6	67,6	94,1
	محايد	1	2,9	2,9	97,1
	غير موافق	1	2,9	2,9	100,0

	Total	34	100,0	100,0	

توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	9	26,5	26,5	26,5
	موافق	23	67,6	67,6	94,1
	محايد	2	5,9	5,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتكون لجنة المراجعة من أعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	10	29,4	29,4	29,4
	موافق	19	55,9	55,9	85,3
	محايد	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من أداء مهامهم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	6	17,6	17,6	17,6
	موافق	23	67,6	67,6	85,3
	محايد	5	14,7	14,7	100,0

	Total	34	100,0	100,0	

تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الإدارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	6	17,6	17,6	17,6
	موافق	23	67,6	67,6	85,3
	محايد	4	11,8	11,8	97,1
	غير موافق	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	13	38,2	38,2	38,2
	موافق	16	47,1	47,1	85,3
	محايد	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والأخطاء

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	16	47,1	47,1	47,1
	موافق	13	38,2	38,2	85,3
	محايد	3	8,8	8,8	94,1
	غير موافق	2	5,9	5,9	100,0

Total	34	100,0	100,0	

يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك التجارية في نهاية كل سنة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	17	50,0	50,0	50,0
	موافق	13	38,2	38,2	88,2
	محايد	1	2,9	2,9	91,2
	غير موافق	2	5,9	5,9	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الإفصاح عن المعلومات داخل البنوك يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	15	44,1	44,1	44,1
	موافق	13	38,2	38,2	82,4
	محايد	3	8,8	8,8	91,2
	غير موافق	2	5,9	5,9	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تقوم البنوك العمومية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الأطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	9	26,5	26,5	26,5
	موافق	13	38,2	38,2	64,7
	محايد	5	14,7	14,7	79,4
	غير موافق	6	17,6	17,6	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الإفصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	14	41,2	41,2	41,2
	موافق	12	35,3	35,3	76,5
	محايد	6	17,6	17,6	94,1
	غير موافق	2	5,9	5,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	9	26,5	26,5	26,5
	موافق	18	52,9	52,9	79,4
	محايد	5	14,7	14,7	94,1
	غير موافق	2	5,9	5,9	100,0

	Total	34	100,0	100,0	

توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	8	23,5	23,5	23,5
	موافق	19	55,9	55,9	79,4
	محايد	4	11,8	11,8	91,2
	غير موافق	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتميز لجنة إدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية باستقلالية اتخاذ القرار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	7	20,6	20,6	20,6
	موافق	11	32,4	32,4	52,9
	محايد	13	38,2	38,2	91,2
	غير موافق	2	5,9	5,9	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجالس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	6	17,6	17,6	17,6
	موافق	19	55,9	55,9	73,5

	محايد	5	14,7	14,7	88,2
	غير موافق	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

البنوك التجارية تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	3	8,8	8,8	8,8
	موافق	17	50,0	50,0	58,8
	محايد	11	32,4	32,4	91,2
	غير موافق	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتميز كافة العمليات في البنوك التجارية بالفعالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	5	14,7	14,7	14,7
	موافق	11	32,4	32,4	47,1
	محايد	12	35,3	35,3	82,4
	غير موافق	5	14,7	14,7	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

البنوك التجارية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق أهدافها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	4	11,8	11,8	11,8
	موافق	16	47,1	47,1	58,8
	محايد	9	26,5	26,5	85,3
	غير موافق	4	11,8	11,8	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتميز البنوك التجارية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	5	14,7	14,7	14,7
	موافق	10	29,4	29,4	44,1
	محايد	9	26,5	26,5	70,6
	غير موافق	8	23,5	23,5	94,1
	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار لمؤشرات قياس الأداء المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	3	8,8	8,8	8,8
	موافق	12	35,3	35,3	44,1

	محايد	11	32,4	32,4	76,5
	غير موافق	6	17,6	17,6	94,1
	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

تتميز البنوك التجارية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الإدارة والعملاء

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	3	8,8	8,8	8,8
	موافق	15	44,1	44,1	52,9
	محايد	12	35,3	35,3	88,2
	غير موافق	3	8,8	8,8	97,1
	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

يتميز العمل في البنوك التجارية بعدم وجود انحرافات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	4	11,8	11,8	11,8
	موافق	12	35,3	35,3	47,1
	محايد	4	11,8	11,8	58,8
	غير موافق	8	23,5	23,5	82,4
	غير موافق بشدة	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة	34	31,2353	6,05059	1,03767
مستوى_الأداء_المالي	34	18,5294	5,14184	,88182

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة	30,101	33	,000	31,23529	29,1241	33,3464
مستوى_الأداء_المالي	21,013	33	,000	18,52941	16,7353	20,3235

Corrélations

Corrélations

		مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة	مستوى_الأداء_المالي
مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة	Corrélation de Pearson	1	,304
	Sig. (bilatérale)		,081
	N	34	34
مستوى_الأداء_المالي	Corrélation de Pearson	,304	1
	Sig. (bilatérale)	,081	
	N	34	34

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مستوى_الأداء_المالي

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,304[a]	,092	,064	4,97499

a. Valeurs prédites : (constantes), مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	80,453	1	80,453	3,251	,081[b]
	Résidu	792,017	32	24,751		
	Total	872,471	33			

a. Variable dépendante : مستوى_الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	10,469	4,551		2,300	,028
	مستوى_تطبيق_مبادئ_الحوكمة	,258	,143	,304	1,803	,081

a. Variable dépendante : مستوى_الأداء_المالي

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	34	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	34	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	23

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية	34	1,00	5,00	1,8529	,85749
تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متكونة من لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان إدارة المخاطر التي تضمن سير أعمال البنوك بشكل آمن وسليم وفعال	34	1,00	4,00	1,8235	,62622
توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية	34	1,00	3,00	1,7941	,53820
تتكون لجنة المراجعة من أعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين	34	1,00	3,00	1,8529	,65747
تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من أداء مهامهم	34	1,00	3,00	1,9706	,57658
تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الإدارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة	34	1,00	4,00	2,0000	,65134
توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية	34	1,00	3,00	1,7647	,69887
ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والأخطاء	34	1,00	4,00	1,7353	,86371
يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك التجارية في نهاية كل سنة	34	1,00	5,00	1,7353	,99419
الإفصاح عن المعلومات داخل البنوك يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية	34	1,00	5,00	1,8529	1,01898
تقوم البنوك العمومية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الأطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	34	1,00	5,00	2,3235	1,14734
الإفصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية	34	1,00	4,00	1,8824	,91336
تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية	34	1,00	4,00	2,0000	,81650
توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها	34	1,00	4,00	2,0588	,85071
تتميز لجنة إدارة المخاطر فى البنوك العمومية الجزائرية باستقلالية اتخاذ القرار	34	1,00	5,00	2,3824	,98518
تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجالس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك	34	1,00	4,00	2,2059	,88006
البنوك التجارية تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة	34	1,00	4,00	2,4118	,78306

تتميز كافة العمليات في البنوك التجارية بالفعالية	34	1,00	5,00	2,5882	1,01854
البنوك التجارية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق أهدافها	34	1,00	5,00	2,4706	,96091
تتميز البنوك التجارية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان	34	1,00	5,00	2,7647	1,15624
تستخدم البنوك العمومية الجزائرية فى عمليات اتخاذ القرار لمؤشرات قياس الأداء المالي	34	1,00	5,00	2,7647	1,04617
تتميز البنوك التجارية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الإدارة والعملاء	34	1,00	5,00	2,5294	,89562
يتميز العمل في البنوك التجارية بعدم وجود انحرافات	34	1,00	5,00	3,0000	1,34840
N valide (listwise)	34				

الملخص:

تهدف هذه الدراسة على أن تحسين حوكمة الشركات ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي والنمو للبنوك التجارية في الجزائر، بحيث تساهم ممارسات الحوكمة الجيدة في تحسين الأداء المالي، وزيادة الثقة بين المستثمرين والعملاء، وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية.

توصلت هذه الدراسة إلى فهم أعمق لأثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، وتأمل في أن تكون حافزًا لمزيد من البحوث والتطبيقات العملية في هذا المجال الحيوي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، البنوك التجارية، البنك الجزائري الوطني.

Abstract:

The study emphasizes that improving corporate governance is not just an option, but rather a strategic necessity to enhance the financial stability and growth of commercial banks in Algeria, so that good governance practices contribute to improving financial performance, increasing confidence between investors and customers, and enhancing the banks' ability to confront economic and financial challenges.

This study is an important step towards a deeper understanding of the impact of governance on the financial performance of banks, and it hopes to be a catalyst for further research and practical applications in this vital area.

Keywords: corporate governance, financial performance, commercial banks, National Bank of Algeria.